

ففي ذلك الوقت اعتبر حتى تамиز باردو، الرئيس السابق لجهاز الموساد وعضو حركة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، أن الكلام الصادر عن وزراء وأعضاء كنيسة، القائل إن الائتلاف مع مثلي القائمة المشتركة يشكل خطراً على أمن مواطني إسرائيل، هو كلام غير مسؤول، وغير مقبول وعنصري. كذلك مضى هو الكلام عن "مؤيدي الإرهاب" وعن "مخربين بدلتا رسمية"، وغيرهما من سائر الأوصاف التي تلصق بأعضاء كنيسة العرب لتحويلهم إلى غير شرعيين. رأى أيضاً أن ليس من انتهاكه لحق بالمواطنين العرب في المساواة الكاملة في مستقبل يضمن تحقيق الغد سواء من خلال محاولة ستأهم عن الحيز السياسي الشرعي أو من خلال كلام غير مسؤول بشأن نقل منطقة المثلث مع سكانها إلى السيادة الفلسطينية المستقبلية، هو ليس تعبيراً عن عنصرية مُدانة بحسب، بل أيضاً يمكن أن يؤدي إلى المش بامن الدولة. غير أن القولاً كهذه لا تؤثر في واقع سياسي إسرائيلي راسخ يعقم اعتبار العنصرية لمجرد كونهم كذلك خارج المعادلة، كما هي لهم أولاً ودائماً.

التطبيع الإسرائيلي - المغربي: الوقائع والخلفيات

كتب علي زبيدات:



(الغيب)

جاريد كوشنر يصل الرباط مع وفد إسرائيلي في أول رحلة تجارية مباشرة بين إسرائيل والمغرب في ٢٢ الجاري.

تطوراً منقطع النظير، خاصة في مجال السياحة، إذ تضاعف عدد السياح الإسرائيليين للمغرب بشكل واضح بعد العام ٢٠١١ في إثر ثورات الربيع العربي في مصر وتونس ويقدّر بعشرات الآلاف سنوياً. أما التبادل التجاري فعادةً ما يتم بواسطة طرف ثالث بسبب الرفض الشعبي للتعامل مع إسرائيل. ونشير إلى أن السنوات الأخيرة تشهد تبادلاً كثيفاً في البعثات الأكاديمية والرياضية والإعلامية بين البلدين.

وتتوجّب لهذا النهج، جاءت التصريحات الأخيرة عن التطبيع المغربي العلني مع إسرائيل، كان أبرزها - أو أكثرها فضحاً - تصريح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الحصري لموقع «والا» الإسرائيلي في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، والذي أكد فيه أن بلاده لن تقبل بعد اليوم «بنصف طريق» بل ستذهب في الطريق حتى نهايته، وستكون العلاقات رسمية، والزيارات المتبادلة واللقاءات الثنائية على كل المستويات دون استثناء. وأكد أن بلاده كانت تخبّر اللحظة المناسبة لعقد هذا التوقيع العلني، والذي سيبقى عدد من الاتفاقيات السياسية، التجارية، الأكاديمية والسياحية التي وقّعت مؤخراً. في النهاية نجد أنه وبالإضافة لكل ما ذكر أعلاه، فإن أهم عوامل هذا الانزلاق هو الكسر الذي شكّله التحالف الإماراتي وسعيه الدائم لجزء باقي الدول العربية لحظيرة التطبيع بواسطة سياسة الجزرة والعصا، والدور الذي لعبته إدارة دونالد ترامب وما خلفته وراءه. ويجدر التنويه، كما دائماً، أن الشعوب العربية ومن بينها الشعب المغربي ترفض رفضاً قاطعاً أي علاقة مع إسرائيل ويمتثل رفضها في التنظيمات التي تدعو إلى المقاطعة ومعاداة التطبيع التي تمّ تأسيسها على مدار عقود خلت، وفي الموقف الشعبي العام المساند للقضية الفلسطينية ولشعب الفلسطيني والمعادي للصهيونية.

السادس بتحذياته الداخلية. القدس والأماكن الإسلامية المقدسة: تشغل المغرب في المؤتمر الإسلامي رئاسة لجنة القدس والأماكن الإسلامية المقدسة. وهو موضوع يهم المغرب جداً بفعل منحه الملك المغربي صلاحيات دينية. على مدار السنوات كانت هذه اللجنة تحمل بعداً رمزياً فقط، ولم تعمل المغرب على عقد اجتماعاتها سوى مرّات معدود فقط!

على الرغم من هذا، فإنّ هذه اللجنة تحثّم على من يقف على رأسها اتخاذ مواقف على الأقل في لحظات الاصطدام في القدس خصيصاً. كان أهمها موقف المغرب بعد نقل السفارة الأميركية للقدس العام ٢٠١٧. مما حدا بالملك محمد السادس إلى مراسلة البيت الأبيض بهذا الخصوص، وتوضيح موقفه الرفض للخطوة (القناة الإسرائيلية السابعة).

العلاقات في العقد الأخير: يتضح للمتفحص أن العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من تراجعها في عهد الملك محمد السادس، إلا أنّها لم تتوقف يوماً! فعلى الرغم من قطع العلاقات العلنية في إثر الحرب على غزة العام ٢٠٠٩، إلا أنّ الملك محمد السادس حافظ على العلاقات مع إسرائيل بواسطة مستشار والده السابق للشؤون الإسرائيلية أندريه أزولاي كما عن طريق الجالية اليهودية في المغرب وفق ما يشير له تقرير صحيفة «هآرتس» العام ٢٠١١.

ونجد مثلاً أن التعاون في المجال الأمني حافظ على استمراريته رغم كل الظروف التي مرّ بها الصراع، إذا تشير المصادر الإعلامية الإسرائيلية الرسمية على رأسها تقارير القناة الثانية، إلى عدد من الصفقات التي جرت خلال السنوات الأخيرة، كان من بينها صفقات منظومات حرب إلكترونية وأجهزة رصد ومراقبة (هآرتس). كما توضح القناة الثانية أن إسرائيل باع للمغرب عدداً من المقاتلات الجوية بدون طيار عن طريق طرف ثالث - غالباً فرنسا - إضافة لمعدات عسكرية للطيارين. أما عن الجانب الاقتصادي، فيظهر أن العلاقات الاقتصادية والتجارية تشهد في السنوات الأخيرة

الفرنسية خلال حربها مع الجزائر في سبيل صدّ موجة التعريب التي بدأها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وصرّح بأهميّة ذلك عدد من قادة إسرائيل، وفي أهميّة الحفاظ على سيادات الدول العربية كلّ على حدا كما حذروا من تنامي التيار القومي في حينه والإسلامي اليوم. واشتركت المغرب وإسرائيل في السنوات الأخيرة بعدد من المؤتمرات المشتركة والمننديات الدولية التي تُعنى في هذا المجال (هآرتس، ٢٠٠٦)

الوساطة المتبادلة: طوال سنوات، استعانت المغرب بإسرائيل وبالجالية اليهودية في الولايات المتحدة وكندا لتقوية علاقتها مع الغرب، على سبيل المثال: في تشرين الثاني ١٩٧٩ سافرت إلى الولايات المتحدة بعثة من قبل الجالية اليهودية في المغرب، على رأسها رجل الأعمال دافيد عفار، الذي كان رئيساً للجالية في حينه، بغية تجنيد دعم الكونغرس الأميركي في منع المغرب المساعدة لتجديد وتطوير سلاحها الجوي، وفي تعيين سيرج بيرديجو سفيراً مُنتقلاً لتطوير العلاقات مع اللوبي اليهودي في أميركا وكندا. أما إسرائيل، فمن جهتها ترى المغرب وسيطاً هاماً مع العالم العربي والإسلامي. كان ذلك واضحاً خلال مسار التطبيع مع مصر، حيث كانت المغرب ملتقى لكلا الطرفين، واستضافت عدداً من الجلسات كان أولها اجتماع وزيري الخارجية الإسرائيلي والمغربي آنذاك.

كما بذلت المغرب جهوداً واسعة في سحب الجانب الفلسطيني للاتفاق مع إسرائيل، كانت بدايتها العام ١٩٨٢ حين استضافت المغرب القمة العربية في فاس، وتمّ عرض «خطة سلام» مغربية سعودية. وفي العام ١٩٩٤ استضافت المغرب مؤتمر كازابلانكا في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار اتفاقية أوسلو. يذكر أنّه مع بداية الألفية الثانية لم تلعب المغرب هذا الدور بهذه القوة والمتانة لانشغال الملك محمد

أواخر عقد الأربعينيات، كانت الجالية اليهودية في المغرب هي الأكبر في العالم العربي بتعداد يُقدّر بـ ٢٧٠ ألف يهودي. هجرة عدد كبير منهم في سنوات الخمسين أدى لعلاقات شخصية بين مسؤولين رسميين إسرائيليين ومغاربة. الجالية الصغيرة المتبقية اليوم في المغرب تُقدّر بـ ٢٥٠٠ شخص، ويعمل ممثلوها في مناصب رسمية رفيعة، مما يحوّلهم لعب دور مُشبّك للعلاقات. منهم على سبيل المثال: أندريه أزولاي، يهودي مغربي يعمل مستشاراً للملك، وسيرج بيرديجو، رئيس الجالية والذي عمل سابقاً وزيراً للسياحة، ويعمل حالياً في تجنيد دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لصالح المغرب.

البعد الجغرافي: تقع المغرب في أقصى غرب الشرق الأوسط، ما يجعلها جغرافياً بعيدة عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على عكس الدول التي لها حدود مع إسرائيل أو التي تقع أكثر قرباً من المنطقة. كما أنّ انتماء المغرب لأفريقيا وعلاقتها مع الغرب، يحملان أهمية كبيرة بالنسبة لها مقارنة بعلاقتها العربية، لا سيّما أنّ هذه الأسئلة دائمة التداول بين النخب المغربية. التوجّه غرباً: تتوجّه كلّ من الدولتين غرباً من ناحية السياسات الخارجية، مما يعطي لهما الفرص للالتقاء في نفس الطرف، في برامج الاتحاد الأوروبي مثلاً وغيرها. كما تحظى الدولتين بدعم ورعاية غربية. أمّا عن العلاقة مع الولايات المتحدة، فتسعى الدولتان للحصول على الدعم الأميركي في الصراعات التي تدور في محيطهما. في الحالة الإسرائيلية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وفي الحالة المغربية الصراع في الصحراء الغربية والاعتراف بالسيادة المغربية عليها.

مُعَاداة التوجّهات القومية والإسلامية: تشترك كل من المغرب وإسرائيل في معادات التوجّهات القومية والإسلامية. بدأت هذه التوجّهات المشتركة مع إمداد إسرائيل للمغرب بالأسلحة

بعد موجات من الصعود والهبوط في العلاقات الإسرائيلية- المغربية، يبدو أنّ تطبيعاً رسمياً بات قاب قوسين أو أدنى. يحاول هذا المقال استكشاف ملامح التطبيع التاريخية والوضع الآني، خاصّةً وأنّه يعيش في إسرائيل ما يقارب المليون يهودي من أصول مغربية، وعشرات آلاف الإسرائيليين يزورون المغرب سنوياً للسياحة والتجارة أو حتّى زيارات عائلية. بفعل هذا الواقع، تسعى إسرائيل لنسج علاقات حيوية مع دولة المغرب العربي، وهو ما يتمّ نسجه منذ فترة طويلة، إذ نجد عدداً كبيراً من الأمثلة على التنسيق التي يندر أن تجدها بين إسرائيل ودول عربية أخرى. مع كل هذا، ظل لسنوات طويلة موضوع التطبيع الرسمي بعيداً بسبب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ومُتأثراً من حركات المقاطعة التي يقودها الشعب المغربي.

خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية
استثمرت وتستثمر إسرائيل في المشكلة الأمازيغية- العربية في المجتمع المغربي بفعل العلاقة التاريخية والثقافية بين الأمازيغ واليهود في المغرب، إذ أنّ قبائل أمازيغية عديدة تهوّدت -تحولت إلى اليهودية- خلال المئة الأولى من الميلاء، وهؤلاء يرون في اليهودية جزءاً من الثقافة الأمازيغية. ونجد عدداً من اليهود الأمازيغ يعيشون في إسرائيل، وسوّقت إسرائيل سابقاً هذه العلاقة على أنّها حلف يهودي- أمازيغي ضد عدو عربي مُشترك.^(١)

يُشار إلى أنّ العلاقات الإسرائيلية- المغربية بدأت عملياً في أواخر سنوات الخمسين، على خلفية ترتيب هجرة اليهود المغاربة لإسرائيل. ونشير الباحث الإسرائيلي شموئيل سيفغ إلى أنّه في العام ١٩٦٣ وقّعت كل من الدولتين على اتفاقية سلاح برعاية شاه إيران اشتملت على دبابات فرنسية وطائرات حربية لتُساهم في الحرب مع الجزائر التي حظيت بالدعم المصري في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وتوطدت العلاقات أكثر حتّى العام ١٩٧٦، العام الذي استقبل به الملك المغربي حسن الثاني رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين طالباً العون في تقديم العلاقات بين إسرائيل ومصر. وبعد أقل من عام استقبلت المغرب وزيري خارجيّة الدولتين في لقاء سرّي. أمّا في بداية عقد التسعينيات، فقد ساهمت اتفاقية أوسلو بتمتين العلاقات أكثر بين الدولتين، إذا قام كل من إسحاق رابين وشمعون بيريس بزيارة جديدة للمغرب العام ١٩٩٣. تبعت هذا اللقاء اتفاقيات اقتصادية وسياسية عديدة بينهما. ومن أجل تعزيز العلاقات أكثر تمّ تعيين سيرج بيرديجو، رئيس الجالية اليهودية، وزيراً للسياحة في المغرب، ولحقت ذلك زيارة رسمية لمُدراء أكبر تسع شركات اقتصادية في المغرب لإسرائيل (كتاب العلاقات المغربية، ٢٠٠٨).

وبإمكاننا القول إنّ العام ١٩٩٤ كان أشبه بـ «شهر العسل» بين الدولتين، إذ تمّ استقبال قيادات ورجال أعمال إسرائيليين في مؤتمر الدار البيضاء، لتكون جزءاً من مجموعة لجان اقتصادية هدفها تطوير الشراكة الاقتصادية بين دول الشرق ودول شمال أفريقيا. وفي نهاية المؤتمر تم إعلان إنهاء المقاطعة العربية على إسرائيل، تلاها افتتاح مكاتب الارتباط في الرباط وتل أبيب. غير أن موت الملك المغربي الحسن الثاني العام ١٩٩٩، وفشل مؤتمر كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، وتفجّر الانتفاضة الثانية وما تلاها، أدى لبرودة في العلاقات بين الدولتين. والعلاقات الدبلوماسية الرسمية توقّفت، كما أنّ الملك الجديد محمد السادس فضّل استثمار وقته في تعزيز حكمه وحل الإشكالات والتحديات التي تنتظره ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: موجة الأسلمة، قضية الصحراء الغربية وتحديات التطوّر. والتعاون بين إسرائيل والمغرب استمر لسنوات دون أي تقدّم. وبعد انتهاء شهر العسل الذي استمر لست سنوات، توقّفت العلاقات وظلت مرهونة بتقدّم العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية.

بماذا تستثمر إسرائيل لاستعادة العلاقات المغربية- الإسرائيلية؟

العلاقة اليهودية- المغربية: تُعد اليهودية جزءاً من الموروث المغربي الثقافي بفعل ألفي سنة من التاريخ المشترك في المغرب. في

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

(1) https://mitvim.org.il/wp-content/uploads/Hebrew_-_Einat_Levi_-_Israel_and_Morocco_-_Cooperation_with_Roots_-_July_2018.pdf.





تطبيع التطبيع.. في دبي.

(إبنا)

مؤشرات إسرائيلية وعربية: أدوات التطبيع عاجزة عن تحقيق اختراق شعبي عربي

كتب خلدون البرغوثي:

برزت في السنتين الأخيرتين ظاهرة إقدام ناشطين عرب على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في الإمارات والسعودية على الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل من ناحية، وإطلاقهم انتقادات وصلت إلى درجة الهجوم على الفلسطينيين وصولاً إلى التشكيك بمكانة فلسطين بما فيها المسجد الأقصى في الدين الإسلامي. الملاحظ كان صمت الأنظمة الحاكمة في السعودية والإمارات على هذه الانتقادات.

بالمقابل احتفت الحسابات الإسرائيلية الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي بالكثير من هذه المنشورات والتغريدات قبل الإعلان والتوقيع على اتفاقات التطبيع الأخيرة بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان وأخيراً المغرب، وتضاعدت بعد توقيع هذه الاتفاقات عبر الظهور المشترك لمواطنين من الإمارات بالذات في شوارع القدس المحتلة، وتل أبيب وغيرها بحراسة إسرائيلية، وفي ضيافة إسرائيليين في منازلهم، وأيضاً باستضافة إماراتيين لإسرائيليين في منازلهم.

كثافة المنشورات هذه خاصة عبر نشرها أو إعادة نشرها في الحسابات الإسرائيلية الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، تستهدف خلق شعور عام بأن الشعوب العربية في هذه الدول تتقبل التطبيع وترحب به وتضع حقيقة الاحتلال الإسرائيلي وراء ظهورها، لكن دراستين سنشير إليهما تشيران إلى عكس ذلك.

إرهاصات التطبيع.. هجوم على فلسطين

شهدت السنوات الأخيرة نشر عدد من الأسماء البارزة في الصحافة وفي مواقع التواصل الاجتماعي وحتى من رجال الدين في السعودية والإمارات والبحرين مقالات أو منشورات تهاجم فلسطين قضية وشعباً ومقدسات، فيما ظهر آخرون بينهم مسؤولون في مقابلات مع وسائل إعلام إسرائيلية هاجموا فيها الفلسطينيين بشكل غير مسبوق ومرروا رسائل سياسية لترسيخ ديمومة الاحتلال وجعله الحالة الطبيعية. صمت الأنظمة الحاكمة عن مثل هذه المقابلات يثير التساؤل إن كانت هذه الأنظمة راضية عن هذه المنشورات، أو أنها كانت تقف وراءها، لتشكيل رأي عام سلبي تجاه فلسطين، يمهّد لتقبل التطبيع شعبياً في هذه الدول، قبل توقيع اتفاقيات التطبيع وبعدها.

مقابلات صحافية متبادلة

في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٧ أجرى موقع «إيلاف» الإخباري السعودي مقابلة مع زئيف إلكين، الوزير السابق في حكومة بنيامين نتنياهو، ركزت على وضع القدس والمسجد الأقصى. وتناولت الأسئلة تركيزاً على تمسك إسرائيل بالمدينة كعاصمة موحدة لها، واستمرار الاحتلال في السيطرة على المسجد الأقصى وتبرير اقتحامات المستوطنين للمسجد، وصولاً إلى سؤال حول إمكانية قبول المقدسيين أن يصبحوا جزءاً من القدس كعاصمة لإسرائيل!!

كما تضمنت المقابلة إشارات إلى التطبيع المقبل القائم على أساس الحق اليهودي في فلسطين.

إيلاف: هل ترى تعاوناً مع دول عربية لا تربطكم بها علاقات دبلوماسية؟

زئيف إلكين: أنا واقعي جداً، في هذه المرحلة هناك أرضية جيدة لشراكة في مصالح مشتركة، ولكن الحديث عن تحالف ما زال بعيداً، والجميع في حال جس النبض والفحص، ونحن نرحب بكل شراكة تستند إلى المصالح

المشتركة، وتقوم على الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود كوطن قومي لنا في هذه الأرض المقدسة.

وفي مقابلة لإيلاف في شهر حزيران ٢٠٢٠ أي قبل الإعلان عن اتفاقيات التطبيع الأخيرة، هاجم وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين الموقف الفلسطيني واتهمه برفض أي مقترح للسلام مع إسرائيل، كما دعا الدول العربية للتطبيع وعدم انتظار التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين لأنها بعيدة، وروج لفكرة أن إيران عدو مشترك لإسرائيل ودول الخليج، وأن إسرائيل لن تتوانى عن تقديم معلومات أمنية لمواجهة إيران في الخليج، كما أن إسرائيل هي من يردع إيران عن الاعتداء على دول الخليج.

بالمقابل قدم مسؤولون ومعلقون إماراتيون تصريحات لوسائل إعلام عبرية حول تطبيع غير رسمي (قبل التوقيع على اتفاقيات التطبيع) عبر فتح المجال لزيارات الإسرائيليين للإمارات بشكل عادي، ونقلت صحيفة «يديعوت أخرونوت» في شهر كانون الثاني ٢٠١٩ عن مساعد مدير التطوير السياحي في إمارة رأس الخيمة، محمد خاطر، أنه سيتم السماح للإسرائيليين بزيارة معرض EXPO٢٠٢٠. وأضاف «أظن أنهم سيأتون للزيارة أيضاً بعد المعرض إن شاء الله. ويتوافد الآن المكث من الإسرائيليين على البلاد وسنكون سعداء لاستقبالهم». ما سلف هو مجرد أمثلة على استخدام المنابر الإعلامية في إسرائيل والسعودية والإمارات لترسيخ فكرة التطبيع وإخراج القضية الفلسطينية من حيز النقاش حوله.

مقالات صحافية

نشر الكاتب السعودي أسامة اليامي في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠ بعد توقيع الإمارات والبحرين مقالا يشكك في مكانة المسجد الأقصى تحت عنوان «أين يقع المسجد الأقصى؟» قال فيه «إن سبب اعتقاد كثير من الناس أن المسجد الأقصى يقع في فلسطين يعود إلى أن كثيراً من كتب التاريخ وكتب التفسير وخاصة المتأخرة منها تقول بأن الأقصى يقع في القدس، ومن هنا صار الخلط بين القدس والقبلة والمسجد الأقصى. القدس ليست الأقصى، حيث لم تكن بهذا الاسم عند بعثة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، ولا في عهد الخلفاء الراشدين. كما أن القدس مدينة والمسجد الأقصى مسجد، علماً أن القبلة الأولى لا علاقة لها بالمسجد الأقصى».

وهذا المقال يتساقط تماماً مع مقال سابق للكاتب الإسرائيلي مردخاي كيدار نشره العام ٢٠١٦ حول موقع المسجد الأقصى بعنوان «الأكاذيب الإسلامية حول القدس والمسجد الأقصى»، في موقع «ميذا» العبري بل وأنه ليس في القدس بل في الجزيرة العربية. ويوم الجمعة الماضي كتب الصحافي السعودي أحمد السيد عطي، مقالا ينزع فيه صفة البركة الدينية (أي الأرض المباركة) عن المسجد الأقصى وفلسطين وبلاد الشام، ويعتبرها بركة دينوية في الزروع والثمار وغيرها، ويحصر البركة الدينية فقط في مكة، ويسوق عدة اجتهادات وتفسيرات لتوافق هواه في هذا الشأن ليخلص إلى أن «القرآن الكريم لا يقصد إلا مكة وحدها كلما أشار إلى الأرض المباركة».

ويبدو واضحاً أن مقال اليامي المتناغم مع مقال كيدار، ومقال عطي، وتوقيت نشرهما يأتیان مع تصاعد الحديث عن إمكانية ذهاب السعودية إلى الإعلان عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهذا يتطلب محاولات قطع، أو على الأقل التشكيك في الترابط العقيدى- العاطفي بين المسجدين الحرام في مكة

والنبوي في المدينة المنورة، وبين المسجد الأقصى في القدس، كمقدمة لنزع مكانته الدينية تمهيدا لقبول واقع الاحتلال لفلسطين ونزعها من العمق الإسلامي لها.

مواقع التواصل الاجتماعي

برز ناشطون سعوديون وإماراتيون على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة تويتر المستخدم بكثرة في دول الخليج، في نشر تغريدات تهاجم فلسطين والفلسطينيين بشكل غير مسبوق.

الإعلامي السعودي عبد الحميد الغبين نشر مقطع فيديو على حسابه على تويتر في شهر نيسان ٢٠٢٠ قال فيه: «لا توجد قضية ولا شيء اسمه فلسطين.. تم تضليل الرأي العام العربي طوال ٧٠ سنة بهذه القضية غير الحقيقية ووضعوا لها القدس كشعار مقدس للسيطرة على الفوغاء». إسرائيل تحدث عنها القرآن الكريم، وهذه الأرض وجدت للإسرائيليين.. يجب أن تكون إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من دول الخليج».

أما الكاتب السعودي محمد آل الشيخ فنشر تغريدة كتب فيها «الفلسطينيون هم وبال على كل من فكك غضب العرب زوبعة في فججان. تهودت القدس، واستضافهم لبنان فكانت الحرب الأهلية واستضافتهم الكويت فتحولوا إلى جنود إصدام وهم الآن يحولون منابرهم لشتما وتكرار مواقفنا. هؤلاء لم يعرف لهم إلا جيش الدفاع الإسرائيلي».

كذلك هاجم الكاتب السعودي تركي الحمد، المقرب من ولي العهد محمد بن سلمان، بعد الإعلان الإماراتي

عن التطبيع مع إسرائيل، القضية الفلسطينية عبر إطلاق هاشتاغ «ببساطة.. فلسطين ليست قضيتي..» ثم اتبع هذه التغريدة بأخرى تدعون سلمان إلى التطبيع مع إسرائيل، كتب فيها «سيدى سمو الأمير محمد، طبع، فكك غضب العرب زوبعة في فججان. تهودت القدس، فماداً فعلوا، لا شيء.. هم لا يريدون حل القضية.. هم يريدون استمرار المظلومية والنوح على الهيكل».

وحسب قناة «الجزيرة» فإن الكاتب السعودي تركي الحمد كان يدرك أنه يقول كلاماً خطيراً، لكنه أراد على ما يبدو دفع «الذباب الإلكتروني» من جديد لتأييد التطبيع

الإماراتي الإسرائيلي، والذباب الإلكتروني هم ناشرون مكلفون بالترويج لصالح طرف معين عن طريق تكثيف النشر على عدد كبير من الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لصالح قضية ما بهدف خلق حالة من التأثير على المتابعين.

في الإمارات يبرز نائب رئيس شرطة دبي ضاحي خلفان في مهمة الترويج للتطبيع مع إسرائيل، وتوجيه الانتقادات لمعارضى اتفاقيات السلام معها، والتقليل من شأنهم، كما يسعى إلى عرض إسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة.

وكتب في تغريدة: «على جميع التجار الاماراتيين تحويل علاقاتهم التجارية من تركيا إلى إسرائيل...».

كما هاجم القيادة الفلسطينية بشخصها، وليس فقط لمواقفها.

كذلك يتصدّر وسيم يوسف، الذي يطرح نفسه داعية إسلاميا، المروجين للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل، وقال بعد الاحتجاجات الفلسطينية على اتفاقيات التطبيع الخليجية: «عندما رأيت بعض الفلسطينيين يحرقون علم بلدي بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل قررت أن اعتذر لكل رجل إسرائيلي إذا أسأت له في الماضي».

علما أن وسيم يوسف نفسه كتب سابقاً: «المسلم لا يعترف بشيء اسمه دولة إسرائيل».

وضمن حملته للترويج للتطبيع، كتب «إن إسرائيل ليست السبب في الأزمات المتعددة التي تمر بها دول العربية».

وقال في مقطع فيديو على قناته على يوتيوب إن «إسرائيل لم تفجر المساجد، ولم تصنع الفتنة بين السنة والشيعة، ولم تحرق كنائس العرب، وكل من فعل هذا هو نحن».

تجيب الإشارة هنا إلى أن الكثيرين من المغردين الخليجيين بمن فيهم سعوديون وإماراتيون سارعوا إلى الرد على هذه التغريدات والمنشورات ورفض مضمونها خاصة المشككة بمكانة فلسطين الدينية، وبالهجوم على الشعب الفلسطيني.

تناعم إسرائيلي مع دعاة التطبيع

الأمثلة السابقة لا يتلقفها المكلفون بالترويج للتطبيع في الدول المطبّعة، بل يتناغم معها الإعلام الإسرائيلي أيضاً، ويتساقط معها، خاصة عبر الصفحات الإسرائيلية الرسمية الناطقة بالعربية.

صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وصفحة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي باللغة العربية أفخياي أدرعي أعادت وتعيد نشر تغريدات وفيديوهات الناشطين الخليجيين المروجين للتطبيع، بشكل يكاد يكون يوميا.

كما تركز هذه الصفحات بنشر صور لإسرائيليين يستضافون في الإمارات، وإماراتيين يستضافون في تل أبيب، لزج فكرة أن الشعوب في هذه الدول تتقبل فكرة التطبيع بشكل كامل.

صحافي أميركي: الإمارات تخلت

عن أي اعتراض على الاحتلال!

ووصف كبير مراسلي CNN للشؤون الدولية بن ويدمان طبيعة تطور العلاقات بين الإمارات وإسرائيل بأنها تجاوزت وصف مسؤول أميركي لها بأنها «أخذة في الازدهار».

واعتبر ويدمان كلمة «الازدهار» تبسيطا مغلّا للعلاقة الحميمة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. «فمضد معاهدة كامب ديفيد العام ١٩٧٨، طُبعت إسرائيل العلاقات مع مصر، ومع الأردن العام ١٩٩٤، وموريتانيا العام ١٩٩٩، وأخيراً مع الإمارات والبحرين. وفي الشهر الماضي وقعت إسرائيل والسودان اتفاقية لتطبيع العلاقات».

لكن التطبيع الإسرائيلي مع أي من تلك الدول لم يكن أبداً بمثل السرعة أو الحماس كما هي الحال بين إسرائيل والإمارات. والأمر يتعدى كافة الخطوط الحمراء العربية السابقة، إذ يبدو أن الإمارات تخلت - من الناحية العملية- عن أي اعتراض على احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

ويقارن ويدمان بين اتفاقي السلام المصري والأردني مع إسرائيل، ويشير إلى أن الرفض الشعبي للتطبيع لا يزال حاضراً في الدولتين، ويذكر بقرار اتحاد النقابات الفنية المصري مؤخرًا توقيع المغني والممثل محمد رمضان عن العمل، بعد حضوره تجمعا في الإمارات مع رياضيين وفنانين من إسرائيل. وينقل ويدمان عن سفير فلسطين في النمسا صلاح عبد الشافي، وصفه وتيرة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل بالصادمة.

استطلاعاً رأي يعكسان الصورة

في ظل غياب إمكانية إجراء استطلاعات رأي بشكل مباشر في كل الدول المطبّعة مع إسرائيل، ولقياس

مدى نجاح إسرائيل في اختراقها الرأي العام العربي، أجرت وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية دراسة بين منتصف آب ومنتصف أيلول، لمضمون المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، حول اتفاقيات التطبيع الأخيرة، بين إسرائيل والإمارات والبحرين، لتخرج بنتيجة مخيبة جداً للأمال الإسرائيلية. وحسب موقع «تايمز أوف إسرائيل» الذي نشر نتائج الدراسة، فإن موقف ٨١ في المئة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي العرب، كان سلبياً تجاه اتفاقات التطبيع، و٨٥ في المئة لديهم آراء «سلبية جداً» فقط ٥ بالمئة رأوها إيجابية. أي أن ٨٩ في المئة من المنشورات العربية كانت سلبية تجاه التطبيع.

فيما اعتبر ٤٥ في المئة من التعليقات المنشورة في العالم العربي، اتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي بأنه «خيانة».

وعبر ٢٧ في المئة عن أسفهم لـ (تعامل الدولة «الإمارات» مع المصاعبة)، واتهم ١٠ في المئة الإمارات بالنفاق، و٥ في المئة قالوا إن أبو ظبي استسلمت للإرادة الأمريكية.

كما بينت الدراسة أن المدافعين عن التطبيع وهم الأقلية ركزوا على مزاياء الصفقات الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل. ونشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة تقريراً بعنوان «المؤشر العربي ٢٠١٩/٢٠٢٠» في شهر تشرين الأول الماضي ضمن برنامج قياس الرأي العام. وأظهر التقرير نتائج مشابهة للدراسة الخاصة بوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بتقبل العرب لاعتراق بلدانهم بإسرائيل.

وبينت نتائج قياس الرأي العام رفض ٨٨ في المئة من المستطلعة آراؤهم أن تعترف بلدانهم بإسرائيل، مقابل ٦ بالمئة من المستجيبين أضافوا أنهم يلاحظون اعتراف بلدانهم بإسرائيل. واشترط نصف الذين وافقوا على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل أن يتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وتصدرت الجائز أعلى نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل بنسبة ٩٩ في المئة تلاها لبنان بنسبة ٩٤ في المئة، فتونس والأردن بنسبة ٩٣ في المئة، وفي الخليج رفض قرابة ٩٠ في المئة من المستطلعة آراؤهم في قطر والكويت اعتراف بلدانهم بإسرائيل، كما أن ٦٥ في المئة من السعوديين عبروا عن رفضهم لذلك مقابل ٦ في المئة وافقوا على ذلك، ورفض ٢٩ في المئة منهم الإدلاء برأيهم. وفي السودان رفض ٧٩ في المئة الاعتراف بإسرائيل. مقابل ١٣٪ من السودانيين وافقوا على أن يعترف بلدهم بإسرائيل.

جهد غير مثمر وتوصية بتكتيفه

إذن، تعكس نتيجة الدراستين فشل الجهود الرسمية الإماراتية والسعودية والإسرائيلية المتنامية في خلق حالة تقبل عربي للتطبيع بينهما، يمكن ملاحظتها أيضاً في طبيعة التعليقات الراضية له على المنشورات والتغريدات التطبيعية لأطراف التطبيع الثلاثة. ونتيجة لذلك أوصت وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية بإطلاق حملة على الإنترنت «لتغيير النظرة إلى إسرائيل، مع التركيز على العالم العربي».

ويمكن ملاحظة تكثيف حسابات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية الموجهة للمتحدثين بالعربية منشوراتها ورسائلها التي يوجهها مباشرة مسؤولون إسرائيليون أو بعض المطعنين سواء أراوا تثل أبيب أو عبر رسائل من بلدانهم.



الجيش الإسرائيلي.. استثمارات كبيرة في مشاريع توسعية.

قراءة في دراسة جديدة: استراتيجية الجيش الإسرائيلي - تحليل الوثائق المنشورة بين ٢٠٠٢-٢٠١٨

كتب عبد القادر بدوي:

شهد العقدان الأخيران عمليات نشر متزايدة لوثائق وأوراق خاصة باستراتيجية الجيش الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن هذا النشر يتم في أغلب الأحيان داخل أروقة ومؤسسات الجيش- كما نُخبرنا التصريحات والتسريبات التي تُنشر حول ذلك- إلا أن بعض هذه الأوراق والوثائق- أو الجزء المسموح بنشره منها- يتم عرضه وتداوله عبر وسائل الإعلام والمؤسسات البحثية ذات الاختصاص. وعلى أهمية الجانب الدعائي والترويجي الذي تتضمنه عملية النشر، ونظريات «كي الوعي» و«الجدار الحديدي» وما شابه كأطر مناسبة يمكن من خلالها تفسير هذا السلوك؛ إلا أن ذلك لا يمنع من بناء تصورات واستنتاجات عن العمليات التي تجري داخل مؤسسات وأجهزة الجيش. لا سيما تلك المسؤولة عن إعداد هذه الوثائق «الاستراتيجية»، والآلية التي يتم من خلالها إعدادها، والأهداف المرجوة من ذلك كما يتم طرحها ومناقشتها في الفضاء الأكاديمي- البحثي الإسرائيلي.

وتأتي الدراسة الجديدة الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي لمائير فينكل (عميد احتياط في الجيش الإسرائيلي، حاصل على درجة الدكتوراة ورئيس قسم الأبحاث في مركز دادو للتفكير العسكري متعبد التخصصات) بعنوان «استراتيجية الجيش الإسرائيلي: تحليل الوثائق المنشورة من ٢٠٠٢-٢٠١٨ ماذا تخبرنا عن رؤساء هيئة الأركان والجيش؟» لتقدم قراءة في وثائق استراتيجية الجيش الإسرائيلي التي سمح بنشرها خلال الفترة المذكورة (٤ استراتيجيات، بالإضافة إلى تحديث غادي أيزنكوت في العام ٢٠١٨) من حيث محتويات كل وثيقة ومع الوثائق المنشورة؛ الأهداف المرجوة من هذا النشر؛ ما هي الآليات المُتبعة في إعداد هذه الاستراتيجيات ودرجة مشاركة رئيس هيئة الأركان في ذلك، وأخيراً أهم التغييرات التي طرأت على الوثيقة بالنسبة لسابقتها وتأثير ودور هذه الوثائق فيما يُطلق عليه الكاتب «مساحة الخطاب/ الحوار المفتوح» داخل الجيش الإسرائيلي. وسنعرض هنا أهم مفاصل هذه الدراسة، مع التنويه بأن الأفكار الواردة أدناه تُعز عن رأي كاتب الدراسة.

تفترض الدراسة، وقبل الخوض في تفاصيل الوثائق الخمس، وجود قواسم مشتركة بينها تتمثل في تطرق كل منها لنطاق التهديدات في البيئة الاستراتيجية وتحديده؛ مقاربات الجيش المبدئية للعمل في مواجهة هذه التهديدات؛ بالإضافة إلى القدرات التي يتعين على المستويات المختلفة في الجيش تطويرها خلال عملية بناء القوة بهدف تحقيق السيطرة. حيث أن هذه الوثائق، وهي سمة غالبية، لا تتضمن تحليلاً مفضلاً لعدو معين ولارداً محدداً عليه أيضاً؛ بل تميل لكونها «تصورات عملياتية» - كما تُطلق عليه الوثائق- لاستراتيجية عمل الجيش في منطقة ما (على سبيل المثال: التعامل مع النشاط/ التموضع الإيراني على الجبهة الشمالية).

فكاتب الدراسة لا يرى في أن الوثائق المنشورة هي في الواقع استراتيجية بالمعنى المألوف تتضمن استجابة محددة لتحج عسكري في سياق ملموس وقابلة للتطوير والتغيير حينما تتغير المشكلة أو السياق؛ بل هي وثائق تحدد عالماً من المفاهيم التي تساعد في تطوير هذه الاستراتيجيات. القواسم المشتركة الأخرى تتمثل في أن الوثائق جميعها تمثل الاحتياجات الداخلية للجيش، لذلك كُتبت بلغة عسكرية تحوي مفاهيم ليست مألوفة بالنسبة للسياسيين والجمهور غالباً، وأخيراً أن هذه الوثائق هي من إعداد قسم العمليات بشكل رئيس وبمشاركة شعبي الاستخبارات والتخطيط في الجيش.

وثائق الاستراتيجية كنتاج لعمليات تطوير المعرفة في الجيش
تدعي الدراسة أن الوثائق المنشورة لاستراتيجيات الجيش تأتي كنتاج لدراسة أولية للبيئة العسكرية الاستراتيجية والاستجابة المتوقعة للجيش من حيث بناء القوة، تفعيل القوة، والتنظيم وما شابه ذلك. وعند الإشارة إلى أن هذه الظاهرة قد تم بحثها على نطاق واسع من حيث دروس الحرب الخاصة بالجيش؛ التعلم من الجيوش الأجنبية (التقليد)، والابتكار القائم على الخبرة في تطوير القدرات الذاتية، بالنسبة للأخيرة، تصف الأدبيات البحثية المختصة بالابتكار العسكري الجيش الإسرائيلي، وعلى وجه التحديد خلال تسعينيات القرن المنصرم والعقد الأول من القرن الحالي، بأنه منظومة تعتمد بشكل كبير على تجربتها الخاصة المكتسبة من حروبها بدرجة أولى، يليها على الترتيب تبني الأفكار العسكرية الأميركية (على المستوى الإجمالي وليس في سياق المحتوى)؛ الميل الكبير للحلول التكنولوجية؛ تفصيل الأشخاص العاملين على المنظرين؛ صعوبة تحديد رؤية طويلة الأمد بسبب أعباء النشاط الأمني الحالي.

من الناحية النظرية، فإن نمط تطوير المعرفة/ التعلم المُتبّع في تطوير وثائق استراتيجية الجيش الإسرائيلي لا يهدف إلى تطوير استراتيجية ملموسة ضد عدو أو مشكلة ما؛ بل العمل على بناء وتطوير بيئة من المفاهيم التي سيتم استخدامها لهذا الغرض (كيفية تحديد شخصية العدو، أنماط التفكير التي يتبناها، أنماط المواجهة والعمل، التعريف الموضوعي لمفاهيم مثل الردع، الحسم، الانتصار أمام الخصم، وما شابه ذلك). لذلك، فإن هذه الوثائق وعلى الرغم من ظهور كلمة استراتيجية فيها، إلا أنها في الواقع أشبه بوثيقة عقائدية تضع «نظاماً مفاهيمياً تفسيرياً» ذا صلة بفترة نشرها.

أوجه التشابه والاختلاف بين وثائق استراتيجية الجيش الإسرائيلي ونظيراتها في الولايات المتحدة وبريطانيا
تدعي الدراسة في إطار المقارنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المجال، أن هناك مجموعة وثائق

استراتيجية يتم نشرها في الولايات المتحدة الأميركية عملاً بتسريعات مختلفة؛ تشريع جولد ووتر- نيكولاس (١٩٨٦) مثلاً، والذي ينض من ضمن أمور أخرى على ضرورة قيام وزير الدفاع بإعداد ونشر وثيقة سنوية تحدد الأهداف والسياسات المتعلقة بالأمن القومي، وترتيب أولويات المهام العسكرية والموارد المخصصة للفترة المحددة بمساعدة رئيس هيئة الأركان المشتركة. ومنذ العام ٢٠٠٢ تمّت المصادقة على الوثائق التالية وإدخالها في التشريع: استراتيجية الأمن القومي التي يصادق عليها الرئيس؛ استراتيجية الدفاع الوطني التي يصادق عليها وزير الدفاع؛ الاستراتيجية العسكرية الوطنية التي يُصادق عليها رئيس هيئة الأركان المشتركة. على أن يتم إعداد الأخيرة من قبل الجيش نفسه، ووفقاً للقانون فمن الضروري أن تتناول بالتفصيل كيفية استجابة القوات المسلحة الأميركية للتهديدات الأمنية الرئيسية كما تظهر في وثائق الرئيس ووزير الدفاع.

أما في بريطانيا، فقد تمّ إصدار عدد من الوثائق من قبل المستوى السياسي على مرّ السنين تحت عنوان «رؤية الدفاع»، ووفقاً لقانون صادر في العام ٢٠١٠ يتعين على المستويات المختصة تحديث هذه الوثيقة كل خمس سنوات. أعلاه تقوم بنشرها القيادة السياسية، على الرغم من وجود محاولة مهمة لصياغة مثل هذه الوثائق بين السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ من قبل «لجنة مريدور»، وعلى الرغم أيضاً من تسريبات أفادت بقيام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بتحديث الرؤية الأمنية العام ٢٠١٨ لكن أياً منها لم يظهر للعلن.

ما الذي يمكن استنتاجه من نشر وثائق استراتيجية الجيش من قبل رؤساء هيئة الأركان
بعد إجراء تحليل عميق ومقارنة للوثائق المنشورة في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢-٢٠١٨ على التوالي (استراتيجية الجيش الإسرائيلي ٢٠٠٢- شاؤول موفاز؛ تصور عمليات الجيش ٢٠٠٦- دان حالوتس؛ استراتيجية الجيش الإسرائيلي ٢٠١٣- بيني غانتس؛ استراتيجية الجيش الإسرائيلي ٢٠١٥- غادي أيزنكوت) من ناحية البنية المفاهيمية، التنظيمية، العملية، بالإضافة إلى أهم التحديدات الواردة في كل منها بالنسبة لسابقتها، تذهب الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات على النحو التالي:

أولاً: توجّه رؤساء هيئة الأركان لإصدار وثائق مكتوبة «استراتيجية الجيش» لا يُعز عن نزوات شخصية؛ أي لا يمكن تفسير ذلك في إطار مسعى كل منهم لاستبدال ختم رئيس الأركان الذي سبقه أو الإعلان عن إنجازاته بمجذّ توليه منصبه (موشيه يعلون عمل على إعدادها طوال فترة ولايته ولم تُنجز وتظهر للعلن إلا في عهد حالوتس؛ وغايي أشكنازي لم ينشر أي وثيقة خلال فترة ولايته).

ثانياً: إن الجيش الإسرائيلي منظمة تستثمر موارد كبيرة في تحديث تصوراتها وخططها الحالية والمستقبلية؛ فالى جانب وثائق استراتيجية الجيش، شهدت السنوات الأخيرة أيضاً توجّها متزايداً نحو إعداد وثائق «تصور عملياتي» تسبق وثائق خطة الحرب. ثالثاً: أثار حرب ١٩٧٣ التي ألفت بظلالها على المستويات الأمنية والعسكرية كافة، إلى جانب الميل لإرفاق الخطط والبرامج بتصورات مكتوبة لتجنّب التعقيدات الإدارية الناجمة عن التعقيد المتزايد لشحن الحروب (تراجع التهديدات النابعة من الجيوش النظامية العربية على سبيل المثال وظهور تهديدات من نوع آخر).

رابعاً: التغيير المتسارع في البيئة الجيو- سياسية، الأمر الذي يحثّ على الجيش إعادة تفسير الواقع وتعريف التحديات الجديدة وسبل مواجهتها (انتقال التركيز من التنظيمات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية، الاستنزاف والعمليات أثناء الانتفاضة الثانية في عهد موفاز إلى التركيز على حزب الله وقدراته الصاروخية والقتالية منذ عهد أيزنكوت؛ القدرات الصاروخية المتنامية للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بعد العام ٢٠٠٨؛ والتركيز على النشاط الإيراني والمنظمات التابعة لإيران في المنطقة الشمالية.. الخ)؛ بالإضافة إلى التركيز على الجوانب الجديدة التي تهمّ رئيس هيئة الأركان نفسه.

رابعاً: من المهم الإشارة إلى ما هو غير موجود في هذه الوثائق، حيث أن كل وثيقة من هذه الوثائق «الاستراتيجية» تُركّز على التعقيدات والتحديات وأنماط عمل الجيش في الوقت الحاضر وليس على المدى المتوسط والبعيد. كما لا يمكن اعتبار هذه الوثائق بمثابة تصورات مستقبلية لطبيعة المعارك الميدانية المستقبلية «ساحة المعركة» كما هي الحال عند نظيراتها الأميركية مثلاً.

تأثير وثائق «استراتيجيات» الجيش ودورها في «مساحة الحوار المفتوح» داخل الجيش
كما أشرت لذلك في البداية، تُؤكد الدراسة مرة أخرى أن تأثير هذه الوثائق يتمثّل بالدرجة الأولى بصياغة وتنظيم عالم مفاهيمي خاص بفترة صدور الوثيقة وهذا هو نجاحها الأول؛ من حيث تمكّنها من إنتاج لغة مشتركة (نمط تفكير مشترك) داخل الجيش، وهو ما مهد لصدور وثائق وتصورات جديدة. أما فيما يتعلق بإسهام هذه الوثائق في توجيه بناء القوة العسكرية على المدى البعيد، فمن الصعب إجراء مقارنة بينها نظراً لأن كل وثيقة نُشرت في سياق مختلف ولأغراض مختلفة؛ وثيقة استراتيجية الجيش للعام ٢٠٠٢- شاؤول موفاز- تحدّد التغييرات التي تم إجراؤها بالفعل خلال فترة ولاية الأخير؛ وثيقة يعلون- حالوتس للعام ٢٠٠٦ ليست عادية من حيث التغيير الذي افترضته وسعت إليه، لكن حرب تموز

٢٠٠٦ تسببت في تجميد معظم مفاصلها، على الرغم من أن الربط الذي أقامته لجنة فينوغراد بين الوثيقة ونتائج الحرب كان أكبر بكثير من الصلة الفعلية؛ وثيقة استراتيجية الجيش للعام ٢٠١٣- بيني غانتس- تشبه كثيراً نظيرتها الصادرة في العام ٢٠٠٢- موفاز؛ من حيث صدورهما في نهاية فترة ولاية رئيس هيئة الأركان، ثم إن المساهمة الأكبر لها كانت في الجانبين المفاهيمي والتنظيمي، والتركيز أقل على توجيه بناء القوة. أما وثيقة أيزنكوت فقد تميّزت بأنها محدّدة أكثر من سابقتها؛ من حيث تركيزها على الرد المطلوب على حزب الله وحماس، إلى جانب توجيهات بناء القوة والتي تم تنفيذ جزء كبير منها مثل تعظيم القدرات وتوسيع نطاق الضربات الجوية؛ تطوير القدرات السيبرانية ووحدات الكوماندوز وغيرها. تخلّص الدراسة بناءً على ما تقدّم، إلى أن ثقافة الجيش الإسرائيلي تُؤكد على أن النجاح والاختراق في الرؤى والتصورات لا يتحقق غالباً من خلال الوثائق المكتوبة بقدر ما يأتي كنتاج لعمليات التفاعل بين التصورات النظرية والتجربة الفعلية على الأرض المصحوبة بتقنية تكنولوجية أثناء التنفيذ. وإن التغيير الذي طرأ على الوثائق موضع الدراسة وإن كان نتيجة لتوصية سياسية أو نتيجة لإدراك قيادة الجيش للتغيرات الحاصلة في البيئة الاستراتيجية لا يُعتبر مهماً مقارنة بأهمية الموضوع نفسه الذي تتناوله وتركّز عليه الوثيقة «الاستراتيجية»، والتغيير في المنطقة قد ألقى بظلاله على طريقة إعداد الوثائق الجديدة أيضاً (وثيقة رئيس الأركان أفيف كوخافي على سبيل المثال).

إجمالاً، سعت الدراسة لموضعة ظاهرة نشر الوثائق الاستراتيجية، المُتبعة خلال العقدَيْن الماضيين (نطاق الدراسة) ضمن التوجّه الإسرائيلي المزعوم لزيادة الشفافية وإطلاع الجمهور على المعلومات عملاً بجدأ حقّ الجمهور في المعرفة، وهو ادّعاء يشوبه الكثير من الضعف وعدم الدقّة كونه هذه الوثائق، وبإقرار الدراسة نفسها، لا تحتوي على تفاصيل مهمة تقع في صلب تصوّر الجيش الإسرائيلي لطبيعة المواجهات المقبلة أو سبل التنفيذ بشكل واضح، وإنما تركيزها الأول والأساس يكمن في تحديد البيئة المفاهيمية العسكرية التي يمكن من خلالها تطوير برامج واستراتيجيات «المواجهة» والجانب التنظيمي والعملي-تي، إلى جانب ذلك، يظهر سعي كاتب الدراسة لإبراز الجيش الإسرائيلي كمنظمة تستثمر موارد كبيرة في سبيل تطوير نفسها وتصورتها المستقبلية، وأن مثل هذه الوثائق الصادرة في فترات مختلفة لا تُعز عن طموح شخصي لرئيس هيئة الأركان بأي حال من الأحوال كما تفترض بعض النقاشات، بل إن هذه الوثائق لها دور كبير في تعزيز «مساحة الحوار المفتوح» داخل الجيش نفسه في ظل نقص وثائق «الأمن القومي الإسرائيلي» الرسمية.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٧٩»

محور العدد:

المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل



عن «إرادة عدم المعرفة الأميركية» في الملف النووي الإسرائيلي!

كتب أنس إبراهيم:

يقدم هذا التقرير قراءة في الوثائق الأميركية التي رفعت عنها السرية مؤخراً والمنشورة في موقع “National Security Archive”، بعنوان:«Duplicity and Self-Deception: Israel, the United States, and the Dimona Inspections ١٩٦٤-١٩٦٥»، والتي تظهر جانباً من جوانب المفاوضات الأميركية-الإسرائيلية المتعلقة بالنشاطات النووية الإسرائيلية في ستينيات القرن الماضي. ورغم أن الوثائق تظهر محاولات خفية من الولايات المتحدة لإرغام إسرائيل على قبول تفتيش منشأة ديمونا النووية، إلا أن المنطق المزدوج الذي هيم على هذه المفاوضات يمكن تلخيصه بالآتي: كان على الولايات المتحدة أن تظهر كأنها تريد أن تعرف ما يجري في ديمونا، لكنها في الواقع لا تريد أن تعرف شيئاً يتوجب عليها التعامل معه [على الأقل سياسياً كدولة عظمى في منطقة صراع كالشرق الأوسط]. وواقع المفاوضات، يبين أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تعرف ما يجري بالفعل، وكان عليها التظاهر بأنها تريد أن تعرف ما يجري، وكان على إسرائيل تزويد الولايات المتحدة بنوع المعرفة «غير المقلقة» اللازمة سياسياً بموجبات العلاقات الدبلوماسية بين دولة عظمى حليفة ودولة لا تزال في مرحلة التأسيس. في حين أن السياسة الإسرائيلية الدولانية كانت تقوم على الخداع، التضليل، ومقاومة أي نوع من أنواع «المعرفة»، مقلقة كانت أم غير مقلقة، لتؤسس لنوع من أنواع الزدع باللايقين والغبابية حول قدراتها العسكرية، وكذلك كنوع من أنواع الآليات الداخلية التي تقاوم أي محاولة «كشف» أو حالة «انكشاف» يمكن تجنبها.

في ضوء الاكتشفات الفرنسية غير الرسمية

كان التقدير الأميركي في ستينيات القرن الماضي، على المستوى الرسمي، أن البرنامج النووي الإسرائيلي هو برنامج لغايات سلمية، وأنه لو قررت إسرائيل بالفعل الشروع في برنامج تسليح نووي، ولو تم ذلك بسرية، فستتمكن المخابرات الأميركية من الإحاطة بهذا تحول في السياسة الإسرائيلية. ولكن، في تشرين الأول ١٩٨٦، تبين خطأ هذا الاعتقاد عندما كشف عالم نووي إسرائيلي هو مردخاي فعنونو، معلومات سرية عن برنامج التسليح النووي الإسرائيلي، والذي تم تأكيده لاحقاً باعترافات فرنسية غير رسمية، من بينها اعتراف مفوض الطاقة النووية الفرنسية السابق، الذي أكد أن مفاعل ديمونا بني منذ البداية وبشكل كامل لإنتاج الأسلحة النووية. ذلك غنى أنه بالإضافة إلى مفاعل إنتاج البلوتونيوم الضخم والمرافق الخاصة بإنتاج الطاقة النووية، كانت هناك أيضاً محطة إعادة معالجة كيميائية ضخمة بنيت تحت الأرض لاستخراج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية. طبقاً للمصادر الفرنسية، انتهى العمل على إنشاء المحطة وتسليمها للإسرائيليين في العام ١٩٦٥، ومنذ ذلك الحين، بدأت إسرائيل بداية من العام ١٩٦٦ في إنتاج البلوتونيوم المخصص لبرنامجها العسكري، وهي العملية التي قامت إسرائيل بإخفاؤها عن بعثات التفتيش الأميركية التي زارت مفاعل ديمونا أكثر من مرة خلال ستينيات القرن الماضي. وبحسب الوثائق الأخيرة، فقد صدقت المخابرات الأميركية ما قيل لها إسرائيلياً؛ أي أن موقع مفاعل ديمونا لا يحتوي على أي نشاطات إنتاجية نووية لغايات تسليحية، وأن البرنامج النووي الإسرائيلي يسعى لإنتاج الطاقة النووية السلمية.

الشكّ الأمريكي وتفتيش «ديمونا» في ١٩٦٤

بدأت الشكوك الأميركية حول مفاعل ديمونا الإسرائيلي مع إدارتي أيزنهاور وجون ف. كينيدي؛ الشكوك التي أدت إلى تفتيش المفاعل من قبل بعثات تفتيش أميركية ولكن دون جدوى في إيجاد أي نشاطات غير سلمية. كما كينيدي تحديداً صمّما على التثبّت من الشكوك الأميركية، وقد وُجّهت المحاولات الأميركية في البداية برفض إسرائيليّ من قبل بن غوريون أولاً ومن ثمّ ليفي شكول للسمّاح للعلماء الأميركيين بزيارة موقع مفاعل ديمونا. استمرّ الرفض الإسرائيلي حتّى اغتيال كينيدي في تشرين الثاني ١٩٦٣، عندما تعهّد شكول بالسمّاح للأميركيين بزيارة المفاعل في شهر كانون الثاني ١٩٦٤ ولمدة يوم واحد فقط بدلاً من يومين كما طلبت الإدارة الأميركية. في ذلك الوقت كان العمل على المفاعل قد انتهى، وكتب الوفد الأميركي للمخابرات الأميركية آنذاك بعد الانتهاء من الزيارة التي دامت لإحدى عشرة ساعة: «يعتقد الفريق أن كلّ المواقع المهمة في المفاعل قد تمّ تفتيشها»، وأشارت إلى خلوّ المفاعل من أي أنشطة نووية تسليحية. وانتهى التقييم الأميركي بعد تلك الزيارة إلى عدم وجود أي خطط إسرائيلية لامتلاك أسلحة نووية، وأن المفاعل كان جزءاً من خطة إسرائيل لتحضير نفسها لدخول عصر الطاقة النووية. إلا أن الرواية الإسرائيلية كما تبين لاحقاً، كانت مضللة، ورغم ذلك، قلة فقط في الإدارة الأميركية أمثال هنري كيسنجر ود. روبرت فيبر، الملحق العلمي في السفارة الأميركية في تل أبيب، كانوا يعتقدون أن إسرائيل بالفعل شرعت في برنامج تسليح نووي. ذلك على الرغم من عدم كشف

فريق التفتيش الأميركي أي مواقع أو مرافق كانت لازمة، مثل محطة إعادة المعالجة الكيميائية التي كانت تحت الأرض، لإنتاج الأسلحة النووية.

المفاوضات الأميركية - الإسرائيلية لطمانّة عبد الناصر
اختارت الولايات المتحدة عدم المعرفة كنوع من المعرفة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإسرائيلي، على الأقل على المستوى السياسي وربما المخابراتي، ذلك يعني أن الرئاسة الأميركية اختارت تصديق تقارير بعثات التفتيش، رغم شكوك بعض أفرادها. لأنها بالأصل كانت تريد تقارير «طمئني» الجانب المصري، وجمال عبد الناصر تحديداً، لمنع أي سياق تسلح في المنطقة.

في المقابل، قرّرت إسرائيل أن تجعل من التضليل ركيزة أساسية لمشروعها النووي التسليحي؛ أولاً، أبتقت الإدارة الأميركية في حالة «اعتقاد رسمي» بأن المشروع النووي الإسرائيلي مشروع سلميّ، وبذلك أغتت الإدارة الأميركية من أي التزامات دولية وأيضاً تجنّبت، كدولة، ما تُثبّع في أي موضوع أمني وعسكري، أي الإبقاء على التضليل كركيزة للسياسة الأمنية. ثانياً، بإبقائها على «الاعتقاد الرسمي» الأميركي كما هو، تجنّبت إسرائيل طمانّة مصر، وجمال عبد الناصر تحديداً بشكل يقيني من وجود برنامج تسليح نووي من عدمه. وقد شكّل ذلك ثيمة أساسية في المفاوضات الأميركية - الإسرائيلية حول البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث كانت الإدارة الأميركية ترغب في استخدام تقارير بعثات التفتيش لطمانّة جمال عبد الناصر فيما فضّلت الحكومات الإسرائيلية إبقاء عبد الناصر ومصر في حالة من التنبؤش والقلق تجاه القرارات الإسرائيلية العسكرية. وقد استندت حجة إسرائيل لعدم طمانّة عبد الناصر على مسألتين؛ أولاً، أن مصو قلق عبد الناصر وعدم يقينه من قدرات الردع الإسرائيلية لن يخدم لا المصالح الأميركية ولا الإسرائيلية. ثانياً، أنه سيكون من الخطأ تزويد عبد الناصر بأيّة معلومات حساسة متعلقة بمفاعل ديمونا – ذلك على الرغم من أن المعلومات الحساسة التي أشار إليها أشكول، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، هي معلومات مغلوبة وغير كاملة ولا تكشف الكثير عن مفاعل ديمونا.

إلا أن هذا الزفض لم يكن نهاية النقاش الأميركي-الإسرائيلي، ففي زيارة أشكول إلى الولايات المتحدة في أيار ١٩٦٤، كتب روبرت كומר، مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط للرئيس الأميركي ليندون جونسون، بحثه على أن يكون حاسماً: «رغبة إسرائيل بإبقاء العرب في حالة من الظنّ أمر خطير جداً؛ أن تظهر كأنك ذاهب إلى الحرب النووية، دون أن تكون كذلك بالفعل، هو دعوة إلى إثارة المشاكل». في تلك الزيارة، عارض أشكول مرة أخرى مقترح جونسون بطمانّة جمال عبد الناصر قائلاً: «لا أستطيع الموافقة على إعلام ناصر بما يجري في مفاعل ديمونا لأنه عدوّ... لا يزال ملتزماً بتدمير إسرائيل... لماذا إعلام ناصر؟ لماذا يجب أن نخبره في حين أننا لا نعرف منه ما يفعله بخصوص

الضواريح؟» مع ذلك، تمكّن جونسون في النهاية من إقناع أشكول بالموافقة على طمانّة ناصر، ولا تكشف الوثائق عن طبيعة الاتفاق الذي تمّ بينه وبين جونسون وما المقابل الذي من أجله وافق أشكول في النهاية. وقد شكّلت موافقة أشكول مُشكلةً لشمعون بيريس، الذي كان من طاقم وزارة الدفاع آنذاك والذي كان مصرّاً على استراتيجيته الخاصة بالردع من خلال عدم اليقين، ورغم معارضته النامة، إلا أن جونسون تمكّن في النهاية من فرض رأيه بضرورة طمانّة جمال عبد الناصر. مع ذلك، ليس هناك أي دليل على الإطلاق إن كان جونسون بالفعل قد تواصل مع عبد الناصر بخصوص مفاعل ديمونا، لا في الوثائق الأميركية ولا الإسرائيلية، وحتى اللحظة. لا يظهر أن أمراً كهذا قد حدث بالفعل رغم أنه شكّل موضوعاً للمفاوضات الأميركية- الإسرائيلية لوقت طويل.

مفاوضات زيارة ١٩٦٥

في نهايات أيلول ١٩٦٤ طلبت الإدارة الأميركية من أشكول السماح لمفتشين أميركيين بزيارة مفاعل ديمونا مرة أخرى خلال شهر تشرين الأول من العام نفسه. وكان ردّ أشكول على الطلب الأميركي بمحاولة تأجيل موعد الزيارة معللاً ذلك: «بطريقة ما هناك العديد من المشاكل هذه الأيام». لاحقاً، وعبر رسالة إلى السفارة الأميركية، طلب أشكول تأجيل الزيارة الأميركية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية المزمع عقدها آنذاك في تشرين الثاني ١٩٦٥، أي بعد عام تقريبا من موعد تلك الرسالة. معللاً ذلك بأن زيارة أميركية إلى ديمونا الآن غير مقوّضة سياسياً وتظهره بمظهر الضعيف وأنه «من غير المعقول أن يتحوّل ديمونا في مدة قصيرة كهذه إلى مفاعل عسكري».

أثار طلب أشكول من الأميركيين تأجيل موعد الزيارة الشكوك في واشنطن ولدى المخابرات الأميركية التي كانت وجهة نظرها أن تأجيل موعد الزيارة وما يعنيه من انعدام الرقابة الأميركية على النشاطات النووية الإسرائيلية سيكون أمراً خطيراً، وأنه من الممكن تحويل بعد الانتخابات الإسرائيلية المزمع عقدها آنذاك في تشرين الثاني ١٩٦٥، أي بعد عام تقريبا من موعد تلك الرسالة. معللاً ذلك بأن زيارة أميركية إلى ديمونا الآن غير مقوّضة سياسياً وتظهره بمظهر الضعيف وأنه «من غير المعقول أن يتحوّل ديمونا في مدة قصيرة كهذه إلى مفاعل عسكري». أثار طلب أشكول من الأميركيين تأجيل موعد الزيارة الشكوك في واشنطن ولدى المخابرات الأميركية التي كانت وجهة نظرها أن تأجيل موعد الزيارة وما يعنيه من انعدام الرقابة الأميركية على النشاطات النووية الإسرائيلية سيكون أمراً خطيراً، وأنه من الممكن تحويل بعد الانتخابات الإسرائيلية المزمع عقدها آنذاك في تشرين الثاني ١٩٦٥، أي بعد عام تقريبا من موعد تلك الرسالة. معللاً ذلك بأن زيارة أميركية إلى ديمونا الآن غير مقوّضة سياسياً وتظهره بمظهر الضعيف وأنه «من غير المعقول أن يتحوّل ديمونا في مدة قصيرة كهذه إلى مفاعل عسكري».

أشكول في المقابل زيارة لمدة يوم واحد، وشدد على أن تقوم الزيارة على أسس الزيارة السابقة، ما يعني أنها «دعوة لضيوف إسرائيل وليس لمفتشين». كان لدى بعض الأميركيين، في كل من واشنطن وتل أبيب، بما في ذلك الملحق العلمي فيبر، شكوكهم الخاصة في أن ديمونا كان يتعلّق ببرنامج عسكري وليس بالبحث العلمي، وأن إسرائيل كانت بالفعل اتخذت قرارات قبل وقتٍ طويل لتطوير أسلحة نووية، إلا أنهم كانوا يبنون شكوكهم حول أدلة ظرفية، دون التمكن من الوصول إلى الحلقة المفقودة في برنامج التسليح وهي «محطة المعالجة الكيميائية المخفية تحت الأرض». وبالنظر إلى الوراء، فقد أخطأت واشنطن الحكم فيما يتعلق بأشكول والقضية النووية؛ فالمسألة النووية والموافقة من عدمها على الزيارات كانت جزءاً من صراعاتٍ سياسية بين أشكول وبين غوريون ورفاقه، إذ كان طلب أشكول لتأجيل الزيارات مدفوعاً بالفعل بخاوفٍ سياسيّة بشأن بن غوريون وبيريس وليس لاعتباراتٍ عملياتية حول مفاعل ديمونا – فلم يكن ممكناً أصلاً لأي بعثة تفتيش أميركية أن تكتشف الجزء المخفيّ تحت الأرض من المفاعل والذي هو أساس البرنامج التسليحي الإسرائيلي. ففي الوقت الذي كان فيه الأميركيون يعتقدون أن تأجيل الزيارة يعني أن إسرائيل كانت تريد كسب مزيد من الوقت بلا رقابة أميركية على نشاطاتها التسليحية، كان المفاعل بالفعل يعمل على إنتاج السلاح النووي، وكان تأجيل الزيارة يعكس فقط قلق أشكول السياسي من خصومه بيريس وبين غوريون.

زيارة ١٩٦٥

تكوّن الفريق الأميركي من ثلاثة علماء حكوميين تمّ إعلامهم في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥ أن الغاية من مهمتهم تتألف من جزأين: الأول تقني والثاني سياسي متعلّق بموضوعة الولايات المتحدة في موضع يمكنها من «طمانّة العرب بشأن الأنشطة النووية الإسرائيلية» وأنّها لغاياتٍ سلميّة فقط، وذلك يعني أن الفريق الأميركي كان عليه العودة بتقرير مطمئن، وأن لا يسعى أصلاً إلى معرفة «أي شيء غير مطمئن حول الأنشطة النووية الإسرائيلية». في المقابل، شددت الحكومة الإسرائيلية قواعد الزيارة بدرجة أكبر من الزيارة السابقة، وكانت أصلاً قد فرضت شروط الزيارة لتكون لمدة يوم واحد فقط، وأن تقتصر على مرافق بعينها. على الرغم من ذلك، كان هناك اعتقاد أميركي أنه وحتى مع هذه الظروف المشدّدة، فمن شأن الزيارة الخروج بنتائج معقولة حول النشاطات النووية الإسرائيلية كما يرد في الوثائق: «رغم أن الزيارة كانت سريعة ولم تكن تفصيليّة كما هو مرغوب، إلا أن الشعور العام أن الفريق تمّ تزويده بالاساسيات اللازمة لتقييم حالة النشاط في موقع ديمونا». وعلى تلك الأساسيات، تمكّن الفريق من الوصول سريعاً إلى نتائج معينة وأساسها أن موقع ديمونا بدا في حالة تنظيمية عشوائية، إن لم تكن كارثة مؤسساتية، ما يدلّ على

أن إسرائيل لا تبدو مصمّمة في مشروعها النووي المستقبلي، وأن معظم خطط المفاعل تمّ تجميدها لغاية اتخاذ هذه القرارات القوميّة. ثانياً، «لا شيء [في الموقع] يوحي بأيّ تطور في اتجاه برنامج تسليحي». ورغم اعتقاد الفريق مثل سابقيه، بأن مفاعل ديمونا يفتقر إلى المكونات التقنية الرئيسة لبرنامج الأسلحة، وعلى الأخص محطة إعادة المعالجة [المخفية تحت الأرض]، فقد قرّرت الولايات المتحدة أن المفاعل بحاجة إلى مراقبة مستقبلية. وتمكّنت إسرائيل خلال زيارة ١٩٦٥ من إظهار مفاعل ديمونا في حالة كارثيّة تنظيمياً ومؤسستياً، والإيحاء للفريق وللأميركيين بأن المكونات الرئيسة للمفاعل قد تمّ وضعها في حالة تجميد أو على وشك التجميد. كان ذلك جزءاً من الصورة التي قدّمتها إسرائيل لنفسها على أنّها مهتمة بمشروع نووي لغاية الطاقة النووية. إلا أنّها ولأسباب سياسية ومالية ليست مصمّمة بعد على المضى في تنفيذ هذا المشروع. أخبر الإسرائيليون الفريق أنه: «لا توجد موافقة على برنامج بحث وتطوير أو ميزانية للسنة المالية التي تبدأ في نيسان عام ١٩٦٥»، وكان ذلك جزءاً من استراتيجية الخداع والتضليل الإسرائيلية بإظهار المفاعل في حالة شلل فني جزء حالة شلل سياسي.

عن حالة «المعرفة» الأميركية في ١٩٦٥

فشل التفتيش الأميركي، رسمياً، في العام ١٩٦٥ في اختراق حالة الخداع الإسرائيلية؛ فلا المفتشين ولا المخابرات تمكّنوا من إدراك أن البرنامج النووي الإسرائيلي كان بالأساس برنامجاً تسليحياً، أو أن محطة إعادة معالجة البلوتونيوم كانت قد بنيت تحت الأرض كجزء أساسي من المفاعل. وكان تصميم الموقع أصلاً يتضمّن إخفاء محطة إعادة معالجة البلوتونيوم تحت الأرض. ولم تكن إسرائيل، كما اعتقدت الولايات المتحدة، وفقاً لاعتراف مسؤولين فرنسيين للمرة الأولى عام ١٩٨٦، بحاجة لقرارٍ سياسي لبناء محطة إعادة المعالجة، فالمحطة كانت مبنية أصلاً، وكانت جزءاً أساسياً من عمل مفاعل ديمونا.

ذلك لا يعني أن مسؤولي الحكومة الأميركية كانوا على ثقة عمياء؛ فقد ظلّوا قلقين من النوايا الإسرائيلية. وقد أشارت مذكرة لوزارة الخارجية الأميركية إلى عدة أمور مشبوهة في تقرير المفتشين، مثل إخفاء إسرائيل لمشروع ديمونا منذ البداية، القيود على عمليات التفتيش، الرفض التام لمناقشة مسألة شراء اليورانيوم، وكذلك مشروع صواريخ أرض- أرض القادرة على حمل رؤوس نووية والذي كانت إسرائيل تطوره سرّاً مع فرنسا. والتصريحات الخاصة والعامة للمسؤولين الإسرائيليين التي أشارت إلى وجود اهتمام إسرائيلي بالأسلحة النووية. وتشير الوثائق إلى استهانة المخابرات الأميركية بالإسرائيليين وتصميمهم على امتلاك أسلحة نووية، وبالرغم من استمرار الشكوك لاحقاً، إلا أن حالة عدم المعرفة هي الحالة التي بقيت هيمينة: الأميركيون يفضلون عدم المعرفة ويتظاهرون بعكس ذلك، بينما إسرائيل تلتزم الضمت شبه المطبق بشأن برنامجها النووي الحقيقي.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 – 00970

فاكس: 2966205 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي